التحقيق بالجريمة

إلقاء القبض أو الأعتقال

د. مبدر الويس

معهد العلمين للدراسات العليا

https://doi.org/10.61353/ma.0110657

يحدث إلقاء القبض أو أعتقال الشخص عندما يتم حجزه بالقوة أو الإكراه ، وهذا يمكن أن يشمل تقييده جسدياً Physical Restraint على سبيل المثال بواسطة أستعمال القيد أو الصفد أي (الكلبجة) Handcuffs أو القيد الرمزي Symbolic على سبيل المثال بواسطة مسكه أو تبيان بأنه ليس حراً not free في الذهاب ، أو مجرد إخباره بأنه الآن تحت آلإلزام القانوني Legal Compulsion للبقاء كما هو عندما تم أعتقاله وملازمة هذا الشخص الذي تم أعتقاله[١]وفي قضية "برثاليسر" Breathalyzers كانت المقاضاة تهدف إثبات بأن المدعى عليه defendant قد تم أعتقاله ، وإن الدليل الوحيد ، كان إن ضابط البوليس قال له أنا سوف أطلب منك المجيئ إلى محطة البوليس Police Station . إن محكمة القسم قضت بأن قاضي التحقيق كان مخولاً له Entitled بالحكم بأن تلك الكلمات لا تشكل سلطة شرعية للأعتقال ، بسبب إن البوليس لم يجلبه كمتهم من البيت بشكل واضح لا لبس فيه ، وبطريقة إجبارية تحت الإكراه Compulsion وإنما مجرد كلمات أستعملت بأن المتهم يجب أن يخضع كما هو أمام قانون الأعتقال[٢] إن واجب القانون أن يأخذ هذه الأهمية Importance للحرية المتعلقة بالموضوع وهو أياً كان مثل هذا الحجز عن أي شيء ، وهو أسلوب يتحقق أما جنائياً أو منظور على ضرر Tortious مالم يمكن أن يبرر بواسطة سلطة قانزنية Lawful Authority تجعله معروفاً للشخص المعتقل بأنه معتقل منذ وقت أحتجازه ، وعندما يكون الشخص محتجز ، بطريقة غير قانونية Unlawfully Detained فإن المحكمة العليا High Court سوف تأمر بإطلاق سراحه Order his Release بناءاً على إقتراح On a Motion وجوب إحضار السجين أمام المحكمة للنظر في شرعية أعتقاله Habeas Corpus ، وإنه بعدئذٍ سيكون حراً لمحاكمته أو مقاضاته Prosecute ، أو أن الشخص يلتمس عن مسؤوليته التي سببت حجزه[٣]. حيث إن السلطة التنفيذية Executive ويضمنها البوليس ،هم مسؤولين ويمكن أن يسبب (الشخص المعنقل)ضدهم أضرار أو أذى نموذجي[٤]. إن القانون المتعلق بالأعتقال أو إلقاء القبض Arrest يجب أن ينظر إليه ضد هذه الخلفية Back Ground وأعني ذلك إن أي شخص تم أعتقاله خطأ لشخص آخر يمكن أن يجلب أمام المحاكم لمحاسبته عن أعماله . وربما كشيء هام في الممارسة من حيث المبدأ فإن

الشخص الذي يتم حجزه فإن ذلك يعطيه الحق Entitled أن يقاوم Resist وأن يستعمل ، القوة المعتدلة لضمان إطلاق سراحه والقضية في ما يتعلق بالشرعية Validity المتعلقة بالأعتقال سوف تبرز في الغالب ، عندما الشخص يكون متهماً بالأعتداء Assault على البوليس ، وإن الدفاع المشروع حول مثل هذه التهمة بالنسبة للمدعى عليه هو أن يثبت ويبين Show بأنه كان يستعمل القوة المعقولة أو المعتدلة force Reasonable لمقاومة الأعتقال الغير قانوني[٥]. والقانون الجنائي الملجأ الأخير الذي يمكنه فقط أن يفرض بالقوة حضور الأشخاص المتهمين أمام المحكمة بواسطة الإكراه ، أو الإجبار Compulsory وإلى هذه النهاية فإن القضاة يمنحون سلطة إصدار تراخيص[٦]Warrants للأعتقال أو إلقاء القبض للأشخاص وتقديم مثل هؤلاء الأشخاص أمامهم للقضاء وبعد أن أتى ضابط بوليس الذي هو مخول لأعتقال الشخص أو إلقاء القبض عليه . بموجب تراخيص القضاة هو محمي[٧] Protected من المسؤولية الجنائية والمدنية[٨] Practice practice فإن الأعتقال تحت الترخيص يوجد Occur منها فقط نسبة صغيرة من القضايا Cases معظمها إلقاء قبض أو أعتقالات تحدث عندما البوليس يستخدم قانونهم العام أو سلطاتهم القانونية المتعلقة بألقاء القبض أو الأعتقال بدون ترخيص قد صدر من القاضي ، عندئذٍ ساعدوه Assist يجب أن يبينوا التبرير القانوني Lawful Justification لأعمالهم ، وإفهام المسؤولين بشكل شخصي عن أي عمل أدى إلى ضرر . إلاّ إذا هم غير قادرين لعمل هكذا[٩]. كما إن القانون يسمح أيضاً للشخص العادي غير المتولي منصباً أو عملاً عاماً Private لتنفيذ الأعتقال Carry out ولكن سلطاته أكثر تحديداً من تلك التي تمنح للبوليس . إن الشخص العادي الغير متولي منصباً أو عملاً عاماً ، يمكنه أعتقال أي شخص بدون ترخيص Without Warrant يراه فعلاً يقوم بعملية أرتكاب خرق للسلام Breach of the Peace أو الشخص الذي هو يعمل بأرتكاب جريمة قابلة للأعتقال . إن الجريمة القابلة للأعتقال عقوبتها محددة كجريمة والتي عقوبتها والتي عقوبتها ثابتة في القانون Fixed by Law ، أو التي مدتها القصوى خمسة سنوات سجن أو أكثر . وهكذا فإن القانون يضمن ذلك إن كل مواطن سوف يملك الحق لمسك الأشخاص وحجزهم في الجرم المشهود Flagrante Delicto في حالة أرتكاب جرائم خطيرة أو إزعاج وإقلاق السلام[١٠] Disturbing the Peace حيث كيفما أرتكبت الجريمة ، الآن فإن السلطات المتعلقة بالأشخاص الذين ليس لهم منصباً أو عملاً عاماً أي الأشخاص العاديين Private Persons لإنجاز الأعتقال هي مقيدة كثيراً More Restrict ، فإن المواطن العادي يمكنه فقط أن يعتقل بسبب ما يتعلق بأنتهاك السلام . الذي يحدث الآن ، وإذا هناك أسس معقولة في ما يتعلق الأعتقال يمكن أن يجدد حالاً ومباشرة Immediate Renewal[١١] وهكذا بعيداً وإلى الوراء فإن الجرائم القابلة للأعتقال هي المعنية ، وإن الشخص العادي الذي ليس له منصباً أو عملاً عاماً يمكنه أعتقال أو إلقاء القبض على أي

شخص إذا كانت لديه أسس معقولة من الشك في ما يتعلق بأرتكابه الجريمة . والأعتقال وإلقاء القبض مع ذلك يكون مشروعاً فقط إذا حدثت مثل هذه الجريمة في الواقع In fact وتم أرتكابها ، وفي آخر الأمر تم الأستنتاج لا توجد جريمة قد أرتكبت ، فإن الشخص الذي عمل الأعتقال أو القاء القبض سوف يكون مسؤولاً عن السجن الخاطئ أو الغير صحيح .[١٢] Liabll for false Impriisonment إن ضابط البوليس يملك كل السلطات المتعلقة بالشخص العادي الذي ليس له منصباً أو عملاً عاماً وذلك القيام بإلقاء القبض أو الأعتقالات ، ولكن الإضافة إلى ذلك هو يملك حقوق معينة أخرى He has certain other rights وحينما هو يملك (أي ضابط بوليس) أسس إثبات معقولة في ما يتعلق بالشك بأن الجريمة القابلة للأعتقال قد أرتكبت بعد ئذٍ . وعلى أية حال what has it mat فإن شكوكه هي صحيحة correct كما يمكنه إلقاء القبض أو أعتقال أي شخص Anyone بدون ترخيص كانت لديه أسس وأسباب معقولة وتتعلق بشكوكه بأنه مذنب Guilty ما يتعلق بجريمة[١٣] وهكذا في المثال أعلاه رجل البوليس سوف يملك الأمان في أعتقاله اللص المشكوك منه . إن ضابط البوليس أيضاً مالك السلطة لأعتقال أي شخص إذا هو أو هم كان على أسس أو أسباب معقولة تم التشكيك فيهم حول أرتكابهم جريمة قابلة للأعتقال وإن ضابط البوليس يملك أيضاً سلطة إضافية للأعتقال في ما يتعلق بالجرائم التي ليست خطيرة بما فيه الكفاية لتكون جرائم قابلة للأعتقال.[١٤] (على سبيل المثال يسوق وهو مجرد من الأهلية Disqualified وبذلك ينتهك ما يتعلق بإطلاق سراحة بكفالة). وبالإضافة إلى ذلك فإن البوليس يمتلك سلطات واسعة جداً) تتعلق بألقاء القبض أو الأعتقال بواسطة القانون Statute حيث تكون بشروط معينة Certain (تسمى الشروط العامة لإلقاء القبض أو الأعتقال) وهي وافية بالمطالب إن تلك السلطات تظهر للوجود Arise عندما يظهر البوليس بأن هناك ضرورة لحجز الشخص Detain a person فوراً أو عندما تكون هناك أسس أو أسباب في ما يتعلق بأعتقاده بأنه سوف لا يرد على أمر الأستدعاء Summons للقبض هي كالآتي[١٥] :

١) إن أسم الشخص ذي الصلة بالموضوع Relevant هو شخص غير معروف وبالمقابل لا يمكن التحقق من ذلك بسرعة أو يس Readily بواسطة الشرطي إذا كان الشرطي يه أسس أو أسباب معقولة في ما يتعلق بالشكوك في ما إذا كان الأسم المزود به الشخص ذو صلة بالموضوع كأسم له هو أسمه الحقيقي His real name .

٢) كذلك :

أ- إن الشخص ذو الصلة بالموضوع قد فشل في تزويد عنوان مرضي Satisfactory في ما يتعلق بالفائدة أو المساعدة .

ب- إذا كان الشرطي يملك أسباب أو أسس معقولة في ما يتعلق بالشكوك ما إذا كان العنوان لمزوديه من قبل الشخص ذو الصلة بالموضوع هو عنوان مرضي في ما يتعلق بتقديم المساعدة[١٦]

٣) كذلك إذا كان الشرطي لديه أسباب أو أسس معقولة في ما يتعلق بأعتقاده بأن إلقاء القبض أو الأعتقال هو ضروري لمنع الشخص ذو الصلة بالموضوع – من (أرتكاب جريمة)

أ- مسبباً ضرر جسماني Causing physical نفسه أو أي شخص آخر.

ب- متألم بأذى أو جرح جسماني Suffering physical injury

ج-بسبب خسارة Loss أو ضرر ما يتعلق بالملكية .

د- أرتكاب جريمة ضد آداب السلوك العامة أو

هـ - بسبب طريقة غير مشروعة إعاقة أو سد Obstruction الطريق العام .

٤) كذلك يملك الشرطي أسباب أو أسس معقولة للأعتقاد بأن الأعتقال أو إلقاء القبض هو ضروري Necessary لحماية طفل أو شخص آخر معرض للإنجراح Vulnerable من قبل الشخص ذات الصلة بالموضوع وسوف نلاحظ إن ضابط البوليس لديه الحق لدخول الأبنية الخاصة private premise بدون ترخيص وضد رغبات الساكنين للقيام بأعتقال أو إلقاء القبض على كل من يرتكب جريمة قابلة للأعتقال.[١٧] وبالرغم من إن الأعتقال يمكن أن يكون مبرراً Justified ، بمعنى الوصف كما هو أعلاه (وأعني تحت سلطة قانونية محددة) وسوف لا يزال حظوراً أو غير شرعي مالم يتم إخبار Informed الشخص المعتقل عن سبب أحتجازه Detention . وهكذا إن كل ترخيص في ما يتعلق بالأعتقال يجب أن علن State الجريمة ضد الشخص المتهم بها وبالأسم أو يصف Describe ذلك في الترخيص.[١٨] ومرة أخرى Again وبالرغم أن ضابط البوليس ليست في حاجة لأن يكون لديه ترخيص يمتلكه عندما يقوم بالأعتقال أو إلقاء القبض ، ويجب عليه عند الطلب on demand أن يبين للشخص المعتقل وبأسرع وقت ممكن as soon as ما يمكن عمله أو إجرائه[١٩] Practicable و كلما الشخص العادي الذي لم يشغل منصباً أو وظيفة Privateأو ضابط البوليس قام بأعتقال بدون ترخيص ، يجب في وقت واحد At once إخبار الشخص المعتقل عن الأسباب التي بعد البحث عنها لتبرير حجزه[٢٠] To Justify His detention . وفي ما بعد فإن أي أحداث والأعتقال يمكن أن يكون فقط مسنداً بواسطة سبب قُدوم في نفس الوقت وكلما الشخص العادي أعتقل شخص آخر يجب أن يأخذه إلى البوليس أو أمام القاضيJustice في ما يتعلق بالأمن وضمن وقت معقول[٢١] وعندما ضابط البوليس يعتقل الشخص يجب أن يأخذه إلى محطة البوليس Police Station بأسرع وقت ممكن لأتخاذ ما يمكن

عمله أو إجرائه[٢٢] إن الأستثناء لهذا هو حينما يحضر Resins الشخص المعتقل مكان آخر Elsewhere هو ضروري لأجل تنفيذ تحقيق فوري أو مستعجل Immediate investigation (مثلاً التحقق أو فحص المتهم لكونه في مكان آخر عند وقوع الجريمة Alibi أو شأن أو مسألة أخرى Other Matter إن ما فعله سوف يظهر أو يبين Show إنه يملك دفاع شرعي أو قانوني[٢٣] Valid Defence وعموماً إن الشخص لا يمكن أن يحجز ويستثنى في الظروف الموجزة أعلاه outlined . وقبل أن نترك هذه النقطة من موضوع المقالة فإنها تستحق التشديد أو التأكيد Emphasizing بأنه ليس هناك أي رجل بوليس يملك سلطة القانون العام إلى :

١) يطلب من المواطن أن يعطي أو يقدم أسمه وعنوانه His name and address .

٢) وقف المواطن Stop a citizen لكي أو لأجل أن يستفهم منه أو يسأله in order to question.

٣) يطلب منه أن يحضر في محطة البوليس[٢٤]. إن المبدأ الأساسي المتعلق بالقانون هو إن الشرطي Police يمكنه فقط أن يتدخل في حرية المواطن إذا كان يملك قرار للأعتقال ، وإذا البوليس ليس مستعداً لأن يأخذ الخطوة المتعلقة بالأعتقال فإن المواطن يصبح حراً للذهاب بعيداً من البوليس[٢٥]. يمكنك في بعض الأوقات أن تقرأ في الروايات Novels وقصص البوليس السري ربما كتبت من قبل عامة الناس وليس حسني الإطلاع Familiar مع إجراءات البوليس وهو إن أولاءك الأشخاص في بعض الأوقات يأخذون ضمن الحجز القضائي لأجل السؤال أو الأستفهام منهم ، ولم توجد مثل هذه السلطة في هذا القطر – أي بريطانيا – إن الرجل لا يمكن أن يحجز مالم يتم أعتقاله[٢٦].ومن حيث الممارسة In practice فلإن البوليس مع ذلك يقوم بدعوة الأشخاص المشتبه بهم فيهم للذهاب معهم إ محطة البوليس للمساعدة في التحقيق معهم . ومن الناحية النظرية مثل هؤلاء الأشخاص لهم الحرية في مغادرة محطة البوليس في أي وقت At any time ويمكنهم مقاومة أي محاولة لأستعمال القوة forcible attempt لوقف مغادرتهم (مالم البوليس هناك وبعدئذِ يعتقلهم)[٢٧] إن الدستور وهو مجموعة مبادئ أو قواعد وفي ما يتعلق بالممارسة يشترط ذلك : أن أي شخص يحضر محطة البوليس طوعاً voluntarily لأجل هدف يتعلق بالمساعدة مع التحقيق ، يمكنه أن يغادر متى شاء مالم يوضع تحت الأعتقال وإذا هو لم يوضع تحت الأعتقال ولكن يحذر[٢٨]. But cautioned (مثلاً يتم تنبيهه في ما يتعلق بحقه أن لا يجيب على الأسئلة) وأن الضابط الذي يعطيه التحذير يجب في نفس الوقت أن يخبره Inform him ذلك إنه ليست تحت الأعتقال ، وهو ليس ملزم obliged في البقاء في محطة البوليس ولكن كذلك إذا هو بقى remains في محطة البوليس فهو يمكن أن يحصل على نصيحة في ذلك[٢٩] legal advice إذا هو رغب .

سلطة الوقف والتفتيش. The power to stop and search

كما رأينا أعلاه ذلك إن القاعدة العامة هي إن البوليس ليس مخولاً لوقف أو حجز الناس مالم هم لديهم أو يملكون القرار لأعتقالهم. والأستثناء الهام إلى هذه القاعدة هو أن ذلك البوليس يملك سلطة قانونية معينة statutory powers certain لوقف وتفتيش الأشخاص المشتبه فيهم ليرى أذا كانو يملكون مواد مسروقة أو محظورة معهم.[٣٠] إن مثل هذا التفتيش الذي لا شك فيه un doudte dly يشترط وسائل أهم ، والتي بواسطتها يكشف البوليس الجريمة . detect crime ، ومن ناحية ثانية إن كل مثل هذا الوقف والتفتيش ينتهك حرمة القدرة على الفهم perception للمواطن العادي الذي هو مخولاً للذهاب ليكون على مقربة من شؤونه affair بدون تدخل من أي شخص ، وبضمنهم البوليس ، حينما مثل هذا التفتيش (كما هو الحال في أغلبيته القضايا) يؤدي إلى عدم وجود دليل ، مما يسبب أستياء ضد البوليس Resentment Against the police[٣١] وإن هذا كما يبدو بشكل خاص إن القضية في المستقبل بين الناس الشباب تعود إلى أقلية من المجموعات minority groups الذين يشعرون بأن لديهم أختيار جائر . أن الهدف من القانون هو التزويد نظام framework الذي تحته سوف تمارس تلك السلطات بمسؤلية ومع حساب عن أعمال معينة بشكل صحيح proper acco unitability وسواءاً هذا الهدف قج أنجز achieved معتمداً بشكل أساسي على رغبة البوليس للعمل في نظام صحيح أو متميز to operate the system properly.[٣٢] إن ضابط البوليس يملك الحق لوقف وتفتيش الشخص، أو السيارة كأداة نقل في مكان عام أو أي مكان آخر (مثل باحة خاصة لوقوف السيارات) (private car park) التي فيها الناس يملكون الأستعداد للوصول إليها ، إذا كانت لديه الأسباب للشك بشكل معقول وإنه سوف يجد .

أ- مواد مسروقة stolen articles .

ب- أستعمال مواد مستقبلاً بقصد السطو على المنازل ليلاً لأجل السرقة وأخذها بسيارة النقل أو الحصول على الملكية بواسطة الخداع deception .

ج- أسلحة هجومية offensive weapons

د- بضبطه وهو يتعاطى المخدرات[٣٣] contrdled

سد الطريق : Road Block يعطي البوليس سلطة محددة Limited Power لوقف كل عجلات أو سيارات النقل وخاصة المحلية وحينما يتم فحص مثل هذا الطريق فإن البوليس في حالة وقوع الحادث يمكن أن يوقف سائق أي سيارة إذا كانت هناك شكوك أن هؤلاء قد أرتكبو جرائم . وإن هناك ظروف قليلة few circumstances التي فيها البوليس يبرر وضع الطريق في حالة إنسداد[٣٤].

١) إذا كان هناك أسباب معقولة لأجل الأعتقاد بأن الشخص الذي أرتكب جريمة خطيرة قابلة للأعتقال كان ذلك محلياً in the locality

٢) إذا كان البوليس يبحث لأجل شاهد العيان إلى مثل الجريمة الخطيرة القابلة للأعتقال .

٣) إذا هم أعتقدوا بأن ذلك الشخص الذي قصد إلى أرتكاب جريمة خطيرة قابلة للأعتقال offence serious arrestable هي في نطاق المنطقة ذلك بأن الشخص الهارب هو في المنطقة[٣٥] in the Area إن سد الطريق يجب أن يكون أعتيادياً في المقدمة بتفويض مكتوب من قبل ضابط برتبة مدير Superintendent أو أعلى وإن التفويض المكتوب يجب أن يبين السبب لأجل سد الطريق وأن التفويض سوف يبقى بقوته وليس أكثر من سبعة أيام .

التفتيش بعد الأعتقال Search After Arrest

في مرة أو مناسبة واحدة once إذا الشخص تم أعتقاله فإن البوليس يملك سلطات واسعة Extensive Powers تتعلق بالتنفس بدون ترخيص :

أ- إن الشخص المعتقل يمكن أن يفتش ولو مرة واحدة لأجل الحصول على الدليل ذات الصلة بالجريمة (أو لأجل أي هدف يمكن أن يستعمل في الهروب من الحجز أو الحبس) Custody .

ب- وإن الشخص المعتقل سوف أيضاً يتم تفتيشه عند وصوله محطة البوليس.وإن المواد الموجودة معه تدخل في الحجز وتسجل في هذه المرحلة يعلن بأنه يمكن أن ينفذ التفتيش وهو في الحجز[٣٦].

ج- البوليس يمكن أن يفتش الأبنية ، وعندما يقع الأعتقال الذي نحن بصدده بسبب الدليل المتصل بالجريمة .

د- البوليس يمكن أن يدخل الأبنية المشغولة ، أو المسيطر عليها بواسطة الشخص المعتقل ويفتش لأجل الحصول على الدليل الذي يتصل بالجريمة . إن القيد على هذه السلطة سوف نلاحظه ، وهو إن البوليس لا يملك الحق للدخول وتفتيش بيت الشخص المحجوز ببساطة لنرى ما إذا بإمكانه أن يجد الدليل ليبين ذلك بأنه أرتكب جريمة ما أخرى[٣٧]. ويجب أن نلاحظ من حيث الممارسة ، وإن أعتماد البوليس الكبير على المكان وعلى هذه السلطة الأخيرة والمثال على ذلك الحق في تفتيش أبنية الأشخاص المعتقلين ، وممارسة هذه السلطة بشكل منظم

التفتيش بتراخيص Search Warrants

إن السلطات المتعلقة بالوقف والتفتيش تحت مناقشتها أعلاه وبيوتهم قد نفذ بدون ترخيص. إن عمل البوليس يكون على مسؤوليتهم الخاصة ، وهم ليسوا بحاجة للعمل للحصول على رخصة من أي سلطة قضائية Judicial Authority . وعن طريق التباين Contrast (أن ملاحظة الفرق عند مقابلة شيئ بآخر) ، وحينما يرغب البوليس لتفتيش بنايات أخرى (على سبيل المثال يشغلها مشكوك فيهم والذين هم لديهم دليل غير كافي Insufficient evidence لأعتقالهم) وهم يجب أولاً الحصول ععى ترخيص بالتفتيش ، وبدون الترخيص فإنهم لا يملكون الحق للدخول إلى الملكية الخاصة[٣٨]. إن البوليس له الحق للحصول على تراخيص للدخول وتفتيش الأبنية لأجل الحصول على الدليل تحت نصوص قانونية معينة تتعلق معظمها في أهميتها وهي :

أ- للدخول لأجل بضائع مسروقة Stolen goods .

ب- الدخول إلى الأبنية وتفتيشها ، وتفتيش أي أشخاص موجودين داخل البناية . وضبط المخدرات Drugs التي تمت السيطرة عليها[٣٩].

ج- إلى الدخول والتفتيش عن سلاح ناري صغير والذخيرة الحربية Firearms Ammunition

د- الدخول والتفتيش عن المتفجرات Explosioves

هـ- إلى الدخول وتفتيش الأبنية وضبط وإزالة To seze and remove أي مواد التي هي هناك وهي السبب للأعتقاد بأن هناك أشياء فاحشة obscene ومحفوظة لأجل النشر أو الربح[٤٠]. gain وبالإضافة إلى تلك السلطات الواضحة للتفتيش عن المواد المسروقة أو المحضورة ، فإن هناك سلطة عامة للحصول على التفتيش بترخيص عندما تكون هناك جريمة خطيرة قابلة للأعتقال[٤١]. قد أرتكبت (مثل القتل العمد ، الخطف أو السرقة يتعلق بمبلغ كبير من النقود) . إن القاضي يمكن أن يصدر ترخيص في مثل هذه القضية إذا هو مقتنعاً Satisfied بأن هناك أسباب معقولة للأعتقاد بأن هناك[٤٢].

أ- جريمة خطيرة قابلة للأعتقال قد أرتكبت Committed.

ب- إن هناك مواد أو لوازم Material فوق الأبنية ومخصصة للأستعمال والتي هي من المحتمل أن تكون ذات قيمة كبيرة عند التحقيق فيها .

ج- إن مثل هذه المواد من المحتمل أن تكون وثيقة الصلة بالدليل Relevant Evidence .

د- إنها لا تتألف من مفردات Items تخضع إلى أمتياز قانوني أو يمنع من الدخول أو إجراءات أساسية خاصة[٤٣].

هـ- إن واحد أو أكثر من الشروط التالية هو يفي بالمطالب :

- إن ذلك ليس عملياً للأتصال مع أي شخص له الحق أن يمنح الدخول إلى الأبنية .
- إن ذلك عملياً للأتصال مع الشخص الذي له الحق لمنح الدخول إلى الأبنية ، ولكن ليس عملياً mot practicable للأتصال مع أي شخص له الحق في منع الوصول إلى الدليل .
- ذلك إن الدخول إلى الأبنية سوف لن يمنح مالم يقدم الترخيص . Unless A Warrant is produced
- ذلك إن الهدف من التفتيش يمكن أن يحبط أو يبطل Frustrated أو ضار على نحو خطير مالم يصل الشرطي إلى الأبنية ويمكن أن يتضمن الدخول الفوري إليها[٤٤].

الدفاع عن النفس Self Defense

إن هناك ظروف Circumstances يتم فيها أستعمال القوة ، ومن القوة المميتة Fatal Force ضد شخص آخر ، وهو مبرر وسوف لن يسبب المسؤولية الجنائية ، إن الشخص يستطيع أستعمال القوة لحماية أنفسهم ، وملكيتهم وناس آخرين ضد التهديدات المتعلقة بالضرر. إن أستعمال القوة يمكن أيضاً لمنع أرتكاب جريمة أو أعتقال Apprehend المذنب . إن المدى المتعلق بالظروف التي فيها أستعمال القوة مشروعاً يثبت أتساع الدفاع عن النفس[٤٥]. إن أستعمال القوة في الدفاع عن النفس ولكن هناك قيود بالنسبة إلى المستوى المتعلق بالقوة ، وهو يجب أن يتضمن القوة المعتدلة Reasonable force[٤٦] كما إن القوة المستعملة في الدفاع يجب أن تكون ضرورية Necessary ويجب أن تكون القوة المستعملة Proportionate أيضاً متناسبة مع الأذى أو الضرر.[٤٧] وكمثال على ذلك إذا على شخص آخر بالضرب بالأيدي ، فلا يعتبر دفاعاً عن النفس ، إذا أستخدم الشخص المعتدى عليه الأسلحة الخفيفة كالبندقية أو المسدس في الدفاع عن النفس لوقف هذا العدوان ، لأن هذه الأسلحة مميتة ، وتؤدي إلى الموت أو عجز دائم والجسم ، هنا يعتبر مركباً لجريمة يعاقب عليها القانون ، لذلك فإن أستعمال هذه الأسلحة ليست متناسباً مع العدوان الذي تم بالأيدي . وهذا هو المقصود بالتناسب بين العدوان الذي يؤدي إلى الأذى أو الضرر ، وبين أستعمال القوة في الدفاع عن النفس .

الهوامش والمصادر:

[1] David Barnard – The Criminal Court in Action – third Editioll أنظر مؤلف
Butterworth's Lon doll 1968.p.51.
-Al derson V. Booth (1969)2 V B 216 (1969)2 All ER 271.DC.

[2] David Barnard-The criminal Court أنظرالمرجع السابق ص٥١ هامش (١)

[3] See Divid Barnard.p.51. أنظر المرجع

[4] Rookes V. Barnard (1964) Ac1129(1964) 1 all ER 367. أنظر قضية

[5] David Parnard p.51 أنظر قضية
See Kenlin V. Gardiner (1967)2 VB 510 (1966) 3All ER 931 أنظر قضية

[6] كما أعلنت To set out في القسم ١ من قانون المحاكم لعام ١٩٨٠ ، وإن
وإن التراخيص هو إصدار أمرorder موقع من قبل القاضي ، على أساس
يتعلق بمعلومات رسمية وهو إن جريمة أرتكبت ، وقد توجه البوليس لأعتقال أو إلقاء القبض على الشخص أو الأشخاص بالأسم في تلك المسألة والنص على الجريمة المدعى بها Allege ، فإن التصريح الصادر يكون قي تعابير عامة القبض (على سبيل الملألقاء القبض أو أعتقال الأشخاص المتورطين Concerned في نشر ما يتعلق بالصحافة) هو غير قانوني وباطل Illegal and viod
See Money V Leach (1965) 3burr 1742 أنظر قضية

[7] David Barnard .p.51 . أنظر

[8] David Barnard .p.52 .

[9] David Barnard .p.52 . أنظر المرجع السابق
See David Barnar d-p.51-52
إن القاضي الذي أصدر الترخيص مسؤول من ناحية ثانية Accountable رغم إنه يمكنه فقط مقاضاة الشخص الذي ألقي القبض عليه وأعتقاله Arrested ذلك الشخص في آخر الأمر Eventlully تمت براءته ، وإذا عمل القاضي أيضاً وكان مدفوعاً عن طريق تعمد الأذى Malice، وكان بدون سبب معقول أو محتمل حدوثه Probable أو إن القاضي ليس لديه سلطان قضائي Juris diction وهو حق أو سلطة النظر في الدعاوي والفصل فيها وذلك لإصدار الترخيص To issue the warrant
أنظر القسم 1 , 2 من قانون حماية العدالة لعام ١٨٤٨ وأنظر نفس المرجع السابق ص٥٢ هامش ٥

[10] David Barnard – The Criminal Court in Action. P.52. أنظر المرجع

[11] David Barnard. P . 52 أنظر المرجع السابق
Banynes V. Brewester (1841) 2 q-B 375,1142 ER 149 أنظر قضية

[12] David Barnard . p. 53 أنظر المرجع

[13] David Barnard . 53. أنظر المرجع السابق
وأنظر القسم 24 فرع 6 من قانون البوليس والدليل الجنائي لعام – 1984.
[14] David Barnard . 53. أنظر المرجع السابق
[15] David Barnard . 53. أنظر المرجع السابق
[16] David Barnard . 53. أنظر المرجع السابق
[17] David Barnard . p. 53-54 أنظر المرجع السابق
[18] Magistrates Courts act ACT 1980 (3) . أنظر
David Barnard. P. 54 أنظر المرجع
[19] Magistrates court Act 1980 S126 (3) أنظر
[20] Police and Criminal Evedence act 1984 s 28 (1) .
[21] John Lewis and Co LTd V. Tims 1932 AC 676 1952 IAL ER 1203 أنظر قضية
[22] David Barnard. P. 54 أنظر المرجع السابق
[23] David Barnard. P. 54 أنظر المرجع
lbid s (1) 30 see Dallison V Cafeery (1965) q-b 348 (1964) 2 أنظر قضية

وحينما يتم ضبط الشخص فإن ضابط البوليس كان مخولاً لأخذ الشخص المعتقل إلى البيت للفحص Check أو التحقق من براءة المتهم لكونه في مكان آخر عند وقوع الجريمة Alibi

[24] David Barnard. P. 54 أنظر المرجع السابق
[25] David Barnard. P. 54 أنظر المرجع السابق
[26] David Barnard. P. 54-55 أنظر المرجع
[27] David Barnard. P. 55 أنظر المرجع السابق
See R V. Inwood (1973) 2 all ER 645 (1973) 1 WLR 647 أنظر قضية
[28] David Barnard. P. 55 أنظر المرجع
[29] David Barnard. P. 55 أنظر المرجع
[30] David Barnard. P. 55 أنظر المرجع
[31] David Barnard. P. 55 أنظر المرجع السابق
[32] David Barnard. P. 55 أنظر المرجع
[33] David Barnard. P. 55 -56 أنظر المرجع السابق
[34] David Barnard. P. 55 أنظر المرجع
[35] David Barnard. P. 55 أنظر المرجع السابق
[36] David Barnard. P. 58-59 أنظر المرجع
[37] David Barnard. P. 59 أنظر المرجع السابق

أنظر المرجع السابق [38] David Barnard. P. 59

[٣٩] أنظر قانون إساءة أستخدام المخدرات لعام ١٩٧١ القسم (٣)

وأنظر المرجع David Barnard. P.

59

[40] David Barnard. P. 60

أنظر المرجع

أنظر قانون النشر الفاحش لعام ١٩٥٩ القسم٣

[٤١] أنظر قانون البوليس والدليل الجنائي لعام ١٩٨٤ القسم ١١٦ .

أنظر السابق [42] David Barnard. P. 59

المرجع

[43] David Barnard. P. 60

أنظر المرجع

أنظر المرجع السابق [44] David Barnard. P. 60

[45] Emily finch stefan faeinski-Criminal law, Pearson, 7th edition united Kingdom . p.263.

[٤٦] أنظر القسم ٧٦ (٦) (١) من القانون الجنائي للهجرة والعدالة لعام ٢٠٠٨ .

[٤٧] أنظر المرجع السابق . ص١٧١ ، ص١٧٢.